بسم الله الرحمن الرحيم

المسؤولية المحدودة للشركة في القانون

الطيب الفكي موسى

عضو الهيئة العليا للرقابة الشرعية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين وبعد.

حسب تكليف الهيئة بالكتابة عن المسؤولية المحدودة للشركة في القانون:

تنص المادة /4 من قانون الشركات لسنة 1925 على الآتي:-

يجوز لسبعة اشخاص أو أكثر (أو لشخصين أو أكثر اذا كانت الشركة المراد تكوينها شركة خاصة) يشتركون لتحقيق غرض من الأغراض المشروعة أن يكونوا شركة ذات شخصية إعتبارية ومسؤولية محدودة بمعنى أن تكون مسؤولية أعضائها محدودة بمقتضى عقد تأسيسها بمقدرا ما لم يدفع من الاسهم – إن وجد – التي يحملها كل منهم وذلك بتوقيع هؤلاء الاشخاص بأسمائهم على قعد تأسيس الشركة وللقيام بغير ذلك مما يستلزمه هذا القانون في شأن التسجيل .

وتنص المادة /5 على الآتي :-

1- يجب أن يتضمن عقد تأسيس الشركة البيانات الآتية :-

أ) اسم الشركة مضاف إليه في آخره كلمة (محدودة) على أنه في حالة أي مصرف يؤسس في السودان ويتضمن اسم المسجل كلمة (مصرف) أو كلمة (مصرفي) يجوز له – إذا شاء – أن يغفل إضافة كلمة (محدودة) إلى اسم المسجل بالرغم من أن مسؤولية أعضائه تكون في الواقع مسؤولية محددة.

قانون الشركات لسنة 2015م

تنص المادة /2 من قانون الشركات لسنة 2015م على :-

يلغى من تاريخ العمل بهذا القانون قانون الشركات لسنة 1925م على أن تظل جميع اللوائح والقواعد والإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها بموجبه سارية المفعول إلى أن تلغى أو تعدل.

تنص المادة /6 على الآتي :

يجوز أن تكون الشركة محدودة مسؤولية أو غير محدودة مسؤولية على الوجه الآتي:

- أ) تكون مسؤولية أعضاء الشركة محدودة كما يلي :-
أولاً: إذا كانت الشركة محدودة المسؤولية بالاسهم تكون مسؤولية أعضاء الشركة المبلغ غير المدفوع من قيمة الأسهم التي يحملها كل واحد منهم من قيمة الاسهم التي يحملها كل واحد منهم .
ثانياً: إذا كانت الشركة محدودة المسؤولية بالضمان تكون مسؤولية أعضاء الشركة محدودة بالمبلغ الذي يتعهد كل واحد منهم بأن يساهم به في أصول الشركة في حال تصفيتها .
ب) لا يكون هناك حد للمسؤولية اعضاء الشركة غير محدودة المسؤولية.
ج) تسجل كل من الشركة المحدودة المسؤولية بالاسم والشركة غير محدودة المسؤولية برأس مال مقسم الى اسهم متساوية القيمة .

الشركة في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م

تعريف الشركة:

تنص المادة /246 على الآتي:-

الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى بتقديم صحته من مال أو من عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما قد ينشأ عنه من ربح أو خساره .

وتنص المادة /247 على الآتي :-

تعتبر الشركة شخصاً اعتبارياً بمجرد تكوينها.

تنص المادة /252 على الآتي:-

إذا كانت الشركة مدينه بدين متصل بأغراض الشركة ولم تنص به أموالها لزم الشركاء في أموالهم الخاصة ما بقى من الدين بمقدار نصيب كل منهم في خسائر الشركة ، إلا إذا أشتراط تكافل الشركاء فإنهم يتحملون الدين جميعاً بالتضامن .

هذا النص يتعارض تماماً مع ما ورد في قانون الشركات لسنة 2015م الذى نص على المسؤولية المحدودة للشركة فقد نصت هذه المادة صراحة على أنه إذا لم تف أموال الشركة بالدين يلزم الشركاء بما يفى من أموالهم الخاصة أو بالتضامن بينهم إذا انفقوا على ذلك ولم يرد نص في قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م يفيد المسؤولية المحدودة للشركة .

يتضح مما ذكر أن قانون الشركات لسنة 2015 سار على نهج قانون الشركات لسنة 1925م فيما يتعلق بالمسؤولية المحدودة للشركة وذكر أن هناك شركة محدودة المسؤولية وشركة غير محدودة المسؤولية ولم يورد تعريفاً للشركة غير محدودة المسؤولية واطاف أن هناك شركه محدودة المسؤولية بالاسهم واخرى محدودة المسؤولية بالضمان.

الشركة المحدودة المسؤولة على ضوء قواعد الفقه الاسلامي:

تنشأ الشركة المحدودة المسؤولة في القانون على أساس أنها شخصية اعتبارية . منفصلة عن شخصيات المالكين لها وتكون لها ذمة منفصلة عن ذمم المكونين لها ومحدودة بما يقدمه لمساهمون فيها من مال بقدر مساهمة كل منهم وتقوم بعملها نيابة عن مؤسسها ، وإذا خضعت للتصفية ونتج عن هذه التصفية ديون عليها للآخرين لم تف بها أموال هذه الشركة فإن الوفاء بالديون المتبقية لا يتحملة المكونين للشركة وإنما يقتصر الوفاء على أن يعطى كل دائن من دينه بنسبة ما تملكه الشركة من أموال ولا يتعدى الوفاء بها إلى ذمم المكونين في أموالهم الخاصة لأن ذممهم الخاصة لا علاقة لها بذمة الشركة كشخصية اعتبارية .

بالرجوع لأحكام الفقه الاسلامي نجد أن مصطلح الشخصية الاعتبارية محدودة المسؤولية لم يكن معلوماً للفقهاء المسلمين ولكن اعمالاً للقاعدة الفقهية الأصل في العقود والشروط الإباحة إلا ما نهى الشارع عنه). وفقاً لرأي جمهور الفقهاء (1) والشركة عقد من عقود المعاوضات المالية الجائزة شرعاً على رأى جمهور الفقهاء . وعلى ضوء ذلك هل تكون للشركة شخصية اعتبارية في الفقه الاسلامي منفصلة عن ذمم الشركاء المكونين لها كما هو الشأن في القانون ؟

بالرجوع لأحكام الفقه الاسلامي نجد أن التفليس وإن كان سبباً لأن يأخذ الدائنون من مال المفلس – بنسبة ما عند كل واحد منهم من دين عليه إلا أن مجرد التفليس لا يبرئ ذمة المفلس هذه الديون فلا تزال ذمته مشغولة بالديون حتى إذا ما امتلك مالاً جديداً رجع عليه الدائنون بما بقي عليه من ديونهم . والتفليس في قانون الشركات يختلف عن ذلك – لأنه إن عادت الشركة بعد التصفية كشركة جديدة بعد تصفية الشركة الأولى حتى ولو بنفس المساهمين في الشركة الأولى وللغرض نفسه فلا يحق للدائنين الرجوع عليها بما تبقى من ديونهم السابقة ، لأنها عادت شخصاً غير الأول وبذمة غير ذممهم وجعلوا شخصية الشركة الاعتبارية ستاراً يحتمون به في حالة الخسارة . وفي ذلك مخالفة للقاعدة الفقهية الغنم بالغرم . وفي الفقه الاسلامي لا يصح أن يعين الشخص جزءاً من ماله للوفاء بالتزاماته وإنما يشغل ذمته به حتى يكون الدين شائعاً في كل ماله ما لم يوف به .¹

فتوى الهيئة العليا للرقابة الشرعية رقم 2004/10 الخاصة بالمسؤولية المحدودة للشركة

تقدم السيد/ عمر محمد أحمد الجاك مقرر القطاع الاقتصادي بوزارة مجلس الوزراء – الامانة العامة – تقدم بخطاب للرقابة الشرعية العليا بتاريخ 19/ جمادى الآخر 1425 هـ الموافق 5 أغسطس 2004م احال بموجبه مشروع قانون الشركات لسنة 2004م يطلب فيه الافتاء مسؤولية مؤسس الشركة وأعضاء مجلس الإدارة ، هل تكون المسؤولية محدودة أو غير محدودة ويطلب موافاة اللجنة بالرأي الفقهي فيما ورد بالمادة المذكورة أعلاه علماً بأن قانون الشركات لسنة 1925م جعل المسؤولية محدودة .

¹ - الغرم واثره في / العقود في الفقه الاسلامي – للبروفيسور/ الصديق الضيرير ص 3
² - الشخصية الاعتبارية في الفقه الاسلامي – للدكتور/ أحمد على عبد الله ص 225

تداولت الهيئة في هذا الإستفتاء فأصدرت الفتوى رقم 2004/10 بتاريخ 2 رجب 1425 هـ – 19 أغسطس 2004 م ، وجاء بحيثيات قرارها ما يلي :-

الأصل في الشخص سواء كان طبيعياً أم اعتبارياً أن يكون مسؤولاً مسؤولاً كاملة عن كل التزاماته المشروعة للغير ونتيجة لذلك تبقى ذمته مشغولة بهذا الإلتزام في حياته وبعد مماته ما لم يتم الوفاء أو يسقط أصحاب الحقوق حقوقهم وتبقى ممتلكاته في حياته وتركته بعد مماته ضماناً لهذه الإلتزامات. هناك استثناءات لهذه القاعدة اقتضتها المصلحة في انشاء شركات المساهمة التي تطرح أسهمها للجمهور بغرض جذب أموال لإقامة مشروعات كبيرة تعجز امكانيات الافراد المحدودة من توفيرها ، مع حاجة المجتمع للخدمة التي تقدمها ، علماً بأن الجمهور لا يقدم على الاكتتاب في هذه الشركات إذا علم أن التزاماتها ستلحق أمواله الخاصة. إن هذه الشركات التي تطرح أسهمها للجمهور يجوز استثنائها من قاعدة المسؤولية الكاملة (غير المحدودة) لما تقدمه من منفعة عامة لأن جل المساهمين فيها لا يقومون بدور فاعل فجاز للمصلحة والحاجة أن تكون مسؤولية شركة المساهمة العامة محدودة على أن تكون مسؤولية المجلس غير محدودة في حالات سوء الإدارة والتعدى والتقصير وينبغي مراجعة المادة 84 من المشروع وفقاً لذلك . أما الشركات الخاصة فتعمل لمصلحة مالكيها الذين ينهضون مباشرة لإدارتها وتدير شؤونها ولا يدخلون فيها شريكا الا بعلمهم وورغبتهم ولذلك ليس هناك مقتضى لاستثنائها من القاعدة العامة ، فتظل مسؤوليتها غير محدودة على نحو ما ورد في المادة 3/ – تفسير – كما هو مقتضى المادة 5/ على ما رجحنا² . وعلى الرغم من صدور هذه الفتوى من ذلك التاريخ إلا أن اللجنة التي صاغت القانون الجديد لسنة 2015م لم تعنى بها وأبقت المسؤولية المحدودة للشركة .

والله المستعان

2 / يونيو / 2016م

الموافق

26 / شعبان / 1437 هـ

²-الكتاب الرابع فتاوى الهيئة للعام 2004- ص 74